الفصل الأول
حول منهجية علم الاقتصاد وأهمية دراسته

لقد أصبح الإلمام باساسيات علم الاقتصاد ضرورة ملحة في عالمنا المعاصر , إذ أصبحت قضايا الاقتصاد تشغل حيزا" كبيرا في حياتنا اليومية . وأصبحت الظروف الاقتصادية وتفاعلاتها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مسيرة الحياة السياسية والاجتماعية في معظم دول العالم . ولقد شهد القرن الماضي اهتماما ملحوظا بعلم الاقتصاد نتيجة التطور في الحياة المعيشية للإنسان وتزايد حاجاته تبعا لذلك . إضافة إلى تشابك مصالح الدول وتنوع مشكلات التنمية وتعقدها.

تعريف علم الاقتصاد

ما المقصود بعلم الاقتصاد ؟ هل هوالعلم الذي يهتم بدراسة الثروة كما يقول البعض, ام هو العلم الذي يهتم بكيفية تحسين الحياة المادية للإنسان والمجتمع كما يقول البعض الاخر. أم هو العلم الذي يهتم بكيفية إشباع حاجات الإنسان باستخدام موارده المحدودة؟ في الواقع يصعب إيجاد تعريف شامل ودقيق ومختصر لعلم الاقتصاد وهدفنا من دراسته ليس مجرد التوصل إلى تعريف دقيق له بل إبراز أدوات التحليل الأساسية التي تساعد على تفسير نشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي بصورة منطقية

أولا - بناء النظريات الاقتصادية وأهميتها

النظرية هي تيسير(تجريد) لعلاقات قائمة كمحاولة لإيجاد تفسيرات للأسباب والنتائج المتصلة بظاهرة معينة , أي أن النظرية تهدف إلى تفسير ما يحدث أومحاولة توقعه . فالنظرية الاقتصادية تشمل مجموعة من التعميمات المتعلقة بنشاط الإنسان الإنتاجي والاستهلاكي , وتكون تلك التعميمات صحيحة عند تحقق افتراض معين , أو مجموعة من الافتراضات عن الظاهرة المعينة . لذلك فالشرط الأساسي لبناء النظرية هو وجود فرضية أو أكثر , ثم استنتاج يتبع الفرضية , وعلاقة منطقية تربط بين الفرضية والاستنتاج .

ما معنى الافتراض في البناء النظري ؟

لأن علم الاقتصاد يحاول تفسير العلاقات والظواهر الاجتماعية والسلوكية المتشابكة يعمد الباحث الاقتصادي إلى وضع الفرضيات التي مهمتها التيسير بغية الوصول إلى التعميمات , وهذا جوهر عملية التجريد . فإذا أردنا البحث عن تأثير السعر على المشتريات من سلعة معينة فإننا نهمل مثلا أثر زيادة السكان مع اننا نعرف ان زيادة السكان تؤدي لزيادة المشتريات , ونهمل أيضا أثر الدخل مع أن الزيادة في الدخل مثلا تؤدي لزيادة المشتريات ونركز على الجانب الذي يهمنا و هو السعر ونفترض لغرض التجريدالنظري أن العوامل الأخرى غير مؤثرة على المشتريات من السلعة مجال البحث.

تعرف طريقة البناء المنطقي لربط الظواهر الاقتصادية بأسلوب الاستنباط أي محاولة الوصول إلى استنتاج منطقي من عدة فرضيات .
وقد يلجأ الباحث الاقتصادي في معرض تحليله للظواهر الحياتية إلى بناء النماذج الاقتصادية لتيسير الواقع فالنموذج يمكن من عرض النظرية بطريقة يسهل فهمها

وقد يلجأ الباحث الاقتصادي إلى استخدام الحقائق الاقتصادية (احصائيات , وقائع ...) للبرهنة على ملاءمة نظرية معينة مع الواقع وهو ما يعرف بأسلوب الاستقراء أي محاولة استخلاص الكليات أو القوانين من الجزئيات.

ثانيا ـ الحقائق والنظريات

يحاول كثير من الاقتصاديين اكتشاف الحقائق الاقتصادية العامة وتفسيرها . لذلك يفرق بعض الاقتصاديين بين ما هو كائن حقيقة وبين ما يجب أن يكون , أي بين الحقائق الاقتصادية المجردة وبين وجهة النظر أو الموقف من تلك الحقائق . وعلى ضوء ذلك يفرقون بين الاقتصاد الموضوعي أي تفسير الحقائق كما هي وبين الاقتصاد القيمي أي وجهة النظر أو السياسة الاقتصادية المراد اتخاذها . فالاقتصاد الموضوعي ينظر إلى الحقائق ويوضح طبيعة العلاقات التي تربطها . أما الاقتصاد القيمي فيوضح السياسة المراد اتخاذها سواء من قبل الفرد أو المجتمع أي أنه يمثل وجهة نظر أو رأي حول الواقع.

ترئ فئة غير قليلة من الاقتصاديين و منهم الاقتصادية البريطانية جون روبنسون والسويدي جون ميردال والامريكي جون جالبريث أن التفرقة بين ما هو موضوعي وما هو قيمي في إطار العلاقات الاقتصادية تفرقة غير صحيحة وأن وجهات النظر أو السياسات تؤثر على ما يوصف بأنه وضعي لدرجة أنه يصعب تحديد الحقيقة الموضوعية بمعزل عن التراكمات القيمية المتصلة بها . ولقد أثبتت تجارب الدول صعوبة التفرقة بين ما هو موضوعي وما هو قيمي في مجال العلاقات الاقتصادية إذ أن الباحث الاقتصادي يبحث في العلاقات في زمن ومكان محددين وهو يؤثر ويتأثر بالظروف السائدة . وفي نظرته للحقائق الاقتصادية يتأثر بخلفيته وقراءاته المتأثرة هي ذاتها بوجهات نظر سابقة حول الواقع.

نستنتج من السابق ان الاقتصاد هو احد فروع العلوم الاجتماعية و ان النطريات هي محاولات لتسهيل الواقع لغرض الوصول الئ تعميمات لفهم الواقع, و محاولة توقع ما يمكن ان يحدث في مجالات العلاقات الاقتصادية.

ثالثا - فروع علم الاقتصاد وصلاته بالعلوم الأخرى

يتم عادة تقسيم التحليل الاقتصادي إلى قسمين أساسيين : التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي . ويركز التحليل الاقتصادي الجزئي على وحدات القرار الاقتصادي كالمنتج أو المستهلك , أما التحليل الاقتصادي الكلي فهو يعنى بالكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بمجموعه لأنه يهتم بدراسة مستوى الإنتاج والدخل على مستوى الدولة ويبحث في أسباب التقلبات الاقتصادية وعوامل النمو والانكماش الاقتصادي و غير ذلك .

وقد توثقت صلة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى ويعود ذلك إلى التطور الحاصل في مجالات العلوم الأخرى . ففي مجال أبحاث سلوك المستهلك تبدو الاستفادة من إسهامات علم النفس , أما في مجال علاقات العمل وتوزيع الدخل فتتضح علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع.

و في مجال دراسات التطور و التنمية الاقتصادية تتضح اهمية العلاقة بين التاريخ و الاقتصاد. اما الدراسات الجغرافية فيبدو اثرها واضحا في مجال دراسة الموارد الاقتصادية و توزيعها حسب الاقاليم و المناطق.

أما علاقة الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي فتبدو من خلال استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وحزم الحاسب الآلي في الأبحاث الاقتصادية وتكاد لا تخلو منهجية للاقتصاد في أي جامعة من مواد كالاقتصاد الرياضي أو القياسي . وتبدو علاقة الاقتصاد بعلم تطور الإنسان في مجال الدراسات الاقتصادية حول أنماط الإنتاج المختلفة وحول النمو الاقتصادي . أما علاقة الاقتصاد بالفيزياء فتبدو من خلال استخدام الاقتصاد لفكرة التوازن أو الكفاءة أو المرونة.

ويرتبط الاقتصاد بإدارة الأعمال التي تهتم بالمنشأة وهي إحدى اهتمامات علم الاقتصاد . وبينما ينظر علم الاقتصاد إلى المنشأة من الخارج ويحلل سلوكها الاقتصادي ينصب اهتمام إدارة الأعمال على المنشأة وقضاياها من الداخل . وفي مجال دراسات التنمية الاقتصادية تبدو أهمية العلاقة بين التاريخ والاقتصاد . وفي مجال دراسات الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب الأقاليم والمناطق تبدو العلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد .

أما العلاقة بين الاقتصاد والسياسة فقديمة قدم علم الاقتصاد نفسه . ولقد بدأ الاقتصاد كعلم للاقتصاد السياسي واقتضت ضرورة التطور في المعرفة وتسهيل عملية التحليل أن ينفصل علم الاقتصاد عن السياسة , ولكن يبقى الأفراد وعلاقاتهم المعيشية وسبل تطورها من أساسيات اهتمام علم الاقتصاد . فالاقتصاد يتأثر بالمتغيرات السياسية ويؤثر بها .